

ميشال نوفل

تركيا: إعادة هيكلة الدولة، واستدارة نحو موسكو وطهران

شهدت تركيا منذ الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ سلسلة من التطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي، واستغل الرئيس رجب طيب أردوغان ما اعتبره "نعمة من الله" لإعادة تأسيس الدولة، مخضعاً الجيش كلياً للمؤسسة السياسية، ومعيداً بناء مختلف الأجهزة الأمنية والقضائية والتربوية، حتى الإعلامية وفق تصوره، والدفء إلى العلاقات مع روسيا وإيران وإسرائيل، مع بروز توتر في علاقات بلده مع الولايات المتحدة، وكذلك صوغ سياسته في سورية.

قبل أعوام، كانت جذرية بحيث حرمت المجموعة العسكرية التي بادرت إلى التمرد على حكم أردوغان، من دعم حيوي لرئيس الأركان وأغلبية قادة الجيش، الأمر الذي جعل حركة التمرد تبدو ضعيفة ومرتبكة في خطواتها، وفاقدة التخطيط المطلوب في مثل هذه الحالة، وذلك أمام قيادة متماسكة لفريق أردوغان الحاكم، وقدرته على تحريك الشارع وتحويل "سلطة الشعب" إلى حملة تعبئة واسعة تؤمن الغطاء لعمليات تطهير شاملة على أساس لوائح معدة سلفاً، قبل اللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ. كانت مفارقة أن تنتهي "محاولة الانقلاب" ليل ١٥ تموز / يوليو الماضي

مَنْ كان يتصور أن ينقلب الزعيم التركي رجب طيب أردوغان على البيروقراطية العسكرية والمدنية للدولة، مستغلاً محاولة تمرد عسكرية تلقفها بصفتها "نعمة من الله"؟! لقد كان الأمر حقاً مذهلاً، ويتطلب كثيراً من الشجاعة للخوض في مغامرة إعادة تأسيس الدولة عبر إعادة هيكلة أجهزتها ومؤسساتها، والعمل في آن لتفتيت جميع أشكال المعارضة للنظام الرئاسي الذي يسعى أردوغان لفرضه. وبين الحدين الصاعقين، تبين أن نتائج اقتلاع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية، والتي تكرست دستورياً

بتعزيز سلطة أردوغان، وبفسح المجال أمام التيار القومي الديني الذي ينتمي إليه حزب العدالة والتنمية الحاكم، سعياً لتجديد شرعية مهزوزة بسبب تردي الأوضاع الأمنية في البلد الذي بات بمثابة الجبهة الخلفية للحرب في سورية، ونزوع أردوغان إلى الاستقطاب المذهبي في مجتمع يغلب عليه الطابع الإسلامي السنّي، لكنه متعدد الثقافات والإثنيات، وأبرزها المكونات الكردية والعلوية والعربية.

ويبدو أن الجمهورية العلمانية التي أقامها مصطفى كمال (أتاتورك) في الصومعة الأناضولية للسلطنة العثمانية، لم تعد تمثل عائقاً حقيقياً أمام التيار القومي / الديني الذي يعمل تفكيكاً في "الأصولية العلمانية" من دون أن يمس القاعدة القومية للجمهورية ومحورها "مركزية الدولة التركية" التي يهددها في المخيلة الجيوسياسية للنخب التركية صعود الحركة القومية الكردية إلى الأجندة السياسية الدولية، وحصولها على دعم قوي من العالم الغربي وإسرائيل.

الصور التي رأينا في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والتي تُظهر جماهير غاضبة وناشطين إسلاميين يضربون جنوداً أصابهم الذهول، أو يرمونهم أرضاً في شوارع إستانبول، تُقدّم دليلاً على التحول العنيف في بنية السلطة وآلياتها، وخصوصاً تكريس خضوع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية ممثلة في مكانة "الأخ الطيب"، ومعززة بشرعية "سلطة الشعب"، على ما كان يردد أردوغان وأعضاء آخرون في فريقه الحكومي في الأيام التالية لإطاحة التمرد العسكري.

وعلى هذا المنوال، يذهب فريق أردوغان بعيداً في استغلال "نعمة" التمرد العسكري وارتباك المعارضة الحزبية (باستثناء

المعارضة الكردية)، لإرساء المشروع القومي / الديني بإعادة هيكلة إدارة الدولة ومؤسساتها، ولا سيما منها الجهاز القضائي الذي لم يسمح للزعيم التركي دائماً بأن يفعل ما يشاء، والجهاز التعليمي الأكاديمي الذي جاهر باحتجاجه على السياسة الكردية التي تنتهجها الدولة. يبقى السؤال في هذا الشأن عن كيفية ملء الفراغ الناتج من تسريح أو إقصاء عشرات الألوف من الكادرات في جميع الحقول، وخصوصاً أصحاب الخبرة والمعرفة، وعمّا إذا كان الحزب الحاكم الذي يتميز بطابعه الشعبي المتدين، يمكنه القيام بهذه المهمة الكبرى في غياب التعاون مع شبكة فتح الله غولين المتهم رسمياً بأنه وراء التمرد العسكري، والذي يواجه أتباعه وأنصاره في القطاعين الإعلامي والتعليمي حملة شعواء يشبّهها البعض بـ "المكارثية" في الولايات المتحدة.

من المفيد في هذا السياق أن نتذكر أن أردوغان كان يواجه مأزقاً صعباً عقب تدهور الوضع الأمني في تركيا جزاء العمليات الإرهابية المتلاحقة التي ضربت أنقرة وإستانبول خلال الأشهر الماضية، والتي تُوجت بالهجوم الإرهابي الذي تعرّض له مطار إستانبول الدولي في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠١٦ عشية التمرد العسكري؛ وهو فشل في الانتخابات الأخيرة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ في الحصول على الأغلبية المطلقة التي يحتاج إليها لتعديل الدستور تمهيداً للانتقال إلى النظام الرئاسي، مثلما أن استراتيجيته الانتخابية الرامية إلى إعادة هندسة اتجاهات الرأي العام لم تفلح في إقناع أكثرية الشعب بإسقاط اعتراضها على التغييرات التي يسعى لها الزعيم التركي. لكن الصدمة التي قلبت المشهد السياسي رأساً على عقب منذ ١٥ تموز / يوليو

بتعزيز سلطة أردوغان، وبفسح المجال أمام التيار القومي الديني الذي ينتمي إليه حزب العدالة والتنمية الحاكم، سعياً لتجديد شرعية مهزوزة بسبب تردي الأوضاع الأمنية في البلد الذي بات بمثابة الجبهة الخلفية للحرب في سورية، ونزوع أردوغان إلى الاستقطاب المذهبي في مجتمع يغلب عليه الطابع الإسلامي السنّي، لكنه متعدد الثقافات والإثنيات، وأبرزها المكونات الكردية والعلوية والعربية.

ويبدو أن الجمهورية العلمانية التي أقامها مصطفى كمال (أتاتورك) في الصومعة الأناضولية للسلطنة العثمانية، لم تعد تمثل عائقاً حقيقياً أمام التيار القومي / الديني الذي يعمل تفكيكاً في "الأصولية العلمانية" من دون أن يمس القاعدة القومية للجمهورية ومحورها "مركزية الدولة التركية" التي يهددها في المخيلة الجيوسياسية للنخب التركية صعود الحركة القومية الكردية إلى الأجندة السياسية الدولية، وحصولها على دعم قوي من العالم الغربي وإسرائيل.

الصور التي رأينا في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، والتي تُظهر جماهير غاضبة وناشطين إسلاميين يضربون جنوداً أصابهم الذهول، أو يرمونهم أرضاً في شوارع إستانبول، تُقدّم دليلاً على التحول العنيف في بنية السلطة وآلياتها، وخصوصاً تكريس خضوع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية ممثلة في مكانة "الأخ الطيب"، ومعززة بشرعية "سلطة الشعب"، على ما كان يردد أردوغان وأعضاء آخرون في فريقه الحكومي في الأيام التالية لإطاحة التمرد العسكري.

وعلى هذا المنوال، يذهب فريق أردوغان بعيداً في استغلال "نعمة" التمرد العسكري وارتباك المعارضة الحزبية (باستثناء

ويلاحظ أن الجهد لإصلاح العلاقات مع روسيا تزامن مع الاتفاق المتعلق بإعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كأن اللاعب التركي استخلص سريعاً الدرس من التقارب الروسي - الإسرائيلي وتداعياته على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وأدرك تالياً ضرورة التحرك لفك العزلة الدبلوماسية لتركيا عبر إعادة تطبيع العلاقات مع روسيا وإسرائيل في آن واحد، وذلك في ظل أزمة انعدام الثقة مع الحلفاء الغربيين، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، لموقفهم من تداعيات "محاولة الانقلاب" في مجال الحريات وحقوق الإنسان، فضلاً عن الخلافات المتراكمة في شأن مقاربة الأزمة والحرب في سورية، وطريقة التعامل مع الملف الكردي الضاغط على الحدود التركية - السورية وفي جنوب شرق الأناضول.

والمواقع أن عزلة تركيا الدبلوماسية تعود إلى السياسات التي انتهجتها أنقرة في عهد حكومة داود أوغلو، ومنها السياسة الهجومية إزاء الاتحاد الأوروبي في أزمة اللاجئين، والسياسة الجذرية في الأزمة السورية، والتي نقلت أنقرة من حالة إدارة الأزمة قبل "الربيع العربي" إلى حالة التدخل المباشر عبر دعم المعارضة المدنية والمسلحة والإصرار على ضرورة التخلص من نظام الأسد، وهي استراتيجية سجلت فشلاً في التحليل النهائي جرّاء التدخل العسكري الروسي وعجز السياسة الأميركية، وإن كانت فرضت تركيا شريكاً إقليمياً لا يمكن تجاوزه في تسوية الأزمة السورية. وقد تعمق الشعور بالعزلة خلال الأعوام الأخيرة عقب التحول من "صفر مشاكل مع الجوار" إلى مشاكل مع جميع الجيران باستثناء علاقات الصداقة والتعاون مع قطر والسعودية. ويأخذ بعض المراقبين على أردوغان

الماضي، ونجاح أردوغان والأجهزة الأمنية العاملة معه في تسويق رواية "الانقلاب ضد الشرعية" على يد "مجموعة إرهابية" يقودها "طابور خامس" تحركه الولايات المتحدة، جعلاً الأكثرية تنحاز إلى جانب أردوغان على أساس أن الديكتاتورية العسكرية أخطر من استبداد أردوغان، من دون أن ننسى أن الرأي العام التركي تجتاحه منذ الغزو الأميركي للعراق (٢٠٠٣) نزعة قومية متطرفة معادية للغرب، ولم يكن راضياً عن المصالحة مع إسرائيل التي تخلى بموجبها أردوغان عن أحد الشروط الأساسية لتطبيع العلاقات التركية - الإسرائيلية، ألا وهو فك الحصار عن قطاع غزة، من دون أن يسعى لإنهاء القطيعة مع مصر من أجل تأمين عمق عربي لسياسته الفلسطينية.

التقارب مع روسيا وإيران

أي انعكاسات إقليمية ودولية للتحولات التي تهب البنية الجيوسياسية والجيواقتصادية في تركيا؟ كان طبيعياً أن تتزامن عملية إعادة التموضع في السياسة الخارجية لتركيا، والتي بدأت بالمصالحة مع روسيا وإسرائيل، مع إعادة هيكلة سياسية تؤمن قاعدة إسناد قومية / دينية تطمئن أردوغان وفريقه في الاستدارة نحو التقارب مع روسيا وإيران، وتساعدهما في التعامل مع "التهديد الكردي" الذي يُعتبر عاملاً مركزياً في الجيوبوليتيكا التركية، وفي احتواء التيارات الإسلامية العابرة للحدود جرّاء الأزمة التي تتخبط فيها المؤسسة السنّية الإقليمية، وربما السعي لاستراتيجية بديلة للحدّ من سلبيات المروحة في إدارة الأزمة المتفجرة في سورية وانعكاساتها على المسألة الكردية في الداخل.

في تركيا، وفرض الحرم على المعارضة المدنية الكردية.

أكبر المخاوف الغربية يتركز على مستقبل الاتفاق بشأن اللاجئين الذي وقّعه أنقرة مع بروكسل في آذار / مارس الماضي، وخصوصاً إذا ما علمنا أن إلغاء التأشيرات الأوروبية بالنسبة إلى المواطنين الأتراك غير قابل للتحقيق هذه السنة.

هل الأجواء الملبّدة المحيطة بالعلاقات التركية - الغربية يمكن أن تدفع في اتجاه تشكّل محور تركي - روسي؟

التأييد الروسي المرکز للحكومة التركية خلال محاولة التمرد وبعدها، كان لافتاً للانتباه، مثلما كانت لافتة التلميحات التركية خلال قمة بوتين - أردوغان إلى احتمال تطور الموقف التركي من أزمة النظام السوري للاقترب أكثر من المفهوم الروسي للتسوية السورية، بل إن البحث في الخلافات بين الجانبين في شأن هذه المسألة المعقدة والمتشعبة انتقل إلى هيئة مشتركة تضم ممثلين عن الجيش والاستخبارات والخارجية، من دون أن تتوقف عملية ليّ الأذرع بين الجانبين بشأن معركة حلب بعد نجاح قوات المعارضة في فك الحصار عن المدينة.

الاستدارة نحو موسكو في ظل تأزم العلاقات التركية مع الغرب، تطرح احتمال التقاء جيواستراتيجي أوراسي مع روسيا يكون بمثابة تعويض عن خيار الالتحاق بالاتحاد الأوروبي الآخذ في التلاشي أكثر فأكثر. ويستند هذا الاتجاه إلى كون التحالف مع الغرب بدأ يفقد قيمته كمحور للسياسة الخارجية التركية، كما أن من السهل تصوّر أنه يمكن للخيار الأوراسي أن يساهم في تعزيز الأمن القومي الذي توفره عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وفوائد علاقة ناقصة مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن القول

أنه لم يُحسن تقدير الموقف في سورية، أولاً في الرهان على تعاون الأسد بعد إقناعه بضرورة القيام بإصلاحات تفادياً لانفجار الأزمة، وثانياً في الرهان على المعارضة والتمسك بمطلب إسقاط بشار الأسد، الأمر الذي يعني أن إعادة التوضع في المسألة السورية في سياق التقارب مع روسيا ربما يفرض على الزعيم التركي موقفاً مرناً أكثر يتمحور حول الحفاظ على الدولة والسلامة الإقليمية لسورية، في مقابل التفاهم مع روسيا وإيران على منع قيام كيان كردي في شمال سورية حيث يحاول حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، حزب الاتحاد الديمقراطي، تعزيز المطالبة بالحكم الذاتي في تركيا، من خلال إنشاء حكم ذاتي مشابه في سورية. ويستطيع أردوغان الآن، بعد القمة الناجحة مع الزعيم الروسي فلاديمير بوتين في سان بطرسبورغ في ٩ آب / أغسطس ٢٠١٦، استخدام التقاطع مع موسكو لموازنة الضغط الأميركي في الموضوع الكردي، إذ تتعاون واشنطن مع الوحدات الكردية المسلحة في سورية في محاولتها احتواء تمدد "داعش"، كما تواصل تصعيد الضغوط على أنقرة لمنع عبور المقاتلين الحدود التركية للمشاركة في القتال في سورية.

وهناك مخاوف غربية حقيقية من أن تؤدي العلاقات المضطربة بين تركيا والحلفاء الغربيين، وخصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى مزيد من التأزم. ومعلوم أن الاتحاد الأوروبي اختار غضّ النظر عن تدهور أوضاع دولة القانون والديمقراطية في تركيا في مقابل الطلب من هذه الأخيرة لجم موجة تدفق اللاجئين. لكن السؤال هو ما إذا كان في إمكان الأوروبيين مواصلة الالتزام بهذا الموقف في سياق قمعي يحتمل إعادة العمل بعقوبة الإعدام

السورية، والتسوية السلمية، ومتابعة مسارات جنيف، الأمر الذي يعني التزام مقاربة متدرجة للخلافات من أجل عدم التفريط بفوائد التعاون.

إن إشكالية "مركزية الدولة" في تركيا تُلزم أردوغان المهتم، على ما يبدو، بعمل تأسيس تاريخي يجعل منه نظيراً لأتاتورك، بالتقيد بالإجماع القومي الذي يفرض عليه الانفتاح والحوار الجدي مع المعارضة القومية والليبرالية التي ساندته وربطت مصيرها بمصيره، وإشراكها في عملية إعادة الهيكلة الجارية، الأمر الذي يفرض تأجيل الدفع في اتجاه الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، بل عليه التحلي بالحكمة لتجاوز الذهنية التركية التقليدية التي تمنع توسيع مجال الحقوق للأقلية الكردية الكبيرة نحو الحكم الذاتي، أي بكلام آخر العودة إلى طريق التفاوض والتهديئة مع الحركة القومية الكردية. والإشكالية إياها تفرض على بلاد الأناضول التكيف مع عالم جديد يشهد تبدلات سريعة مذهلة تدفع نحو إعادة تقويم المصالح القومية والأمنية في بيئة إقليمية متفجرة، أقله لأن المسألة الكردية صارت جزءاً لا يتجزأ من نسيج السياسات التركية والإقليمية، وباتت تقحم أنقرة في الأزمات الداخلية لسورية والعراق، ومنها التجاذبات المعقدة بشأن مشروع الحكم الذاتي الكردي في شمال سورية الذي اجتاحتها القوات التركية مؤقتاً بتموضعها في الشريط الحدودي غرب الفرات. ■

تفادياً للوقوع في المغالاة، إن تركيا ليست مستعدة للتخلي عن "الناطو" الآن، لكنها جاهزة لأن توظف ديناميتها الجيوسياسية والجيواقتصادية من أجل تعزيز مصالحها والتمحور حول ذاتها، وأن تؤدي دوراً متوازناً بين الغرب وروسيا، الأمر الذي يجعل إعادة تموضعها أداة فاعلة للتحرر من بعض الضغوط الأميركية، كما أن طبيعتها الجيوسياسية كقوة بحرية وقارية في أن معاً، ربما تسمح لها بأن تلعب دور "بيضة القبان" بين الكتلة الشرقية الأوراسية والكتلة الغربية الأطلسية، وهذا طبعاً لا يضر بالمصالح الروسية.

في جميع الأحوال، يجب عدم التقليل من أهمية صيغة التفاهم والتعاون الجديدة بين روسيا وتركيا، ذلك بأنه ليس تفصيلاً في ضوء لعبة التنافس والصراع بين روسيا والأطلسي، أن توافق موسكو على إعادة العمل بخط السيل التركي (Turk Stream) لنقل الغاز مباشرة من الأراضي الروسية إلى تركيا، وعلى تفعيل بناء محطة إنتاج الطاقة النووية (Akkuyu) جنوب الأناضول، وإلغاء القيود على سفر ملايين السياح الروس إلى المنتجعات التركية، ورفع حواجز التصدير والاستيراد التي وضعت بعد حادث إسقاط الطائرة الروسية. كما أنه ليس تفصيلاً في الموضوع السوري الشائك، أن تتمسك كل من الدولتين بخططها هناك، على أن يُترك للألية المشتركة الأمنية / الدبلوماسية التي أطلقتها قمة سان بطرسبورغ، أن تثبت النقاط المتفق عليها مثل وحدة الأراضي